خلاصة تحليلات

سوريا ما بعد الزلزال

السياسات الأمريكية والأوروبية والتركية

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 11 تموز/ يوليو 2023

الكاتب: حسين شكرون

خلاصة تحليلات

سوريا ما بعد الزلزال

السياسات الأمريكية والأوروبية والتركية

الفهرس

المقدمة 2

سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا بعد الزلزال..... 3

الاتحاد الأوروبي في سوريا: مشاركة مقيدة 3

آفاق المصالحة التركية السورية..... 5

مع تحول ثروات الأسد، لا تزال المساءلة مهمة..... 7

احتياجات أكثر ومساعدات أقل: شمال غرب سوريا بعد أربعة أشهر من الزلزال..... 8

كيف استفاد الأسد من زلزال سوريا 9

خلاصة..... 10

مقدمة

أطلق مركز "ispionline" في تاريخ 2023/6/27 ملفًا بعنوان "سوريا ممزقة: التداعيات السياسية للزلزال" يتضمن ست مقالات تتعرض لسياسة سوريا بعد زلزال السادس من شباط بالبحث والدراسة. وتشكل المقالات بعناوينها ملفًا متكاملًا حول منطلقات سلسلة من الأحداث تشير إلى نجاح دبلوماسية النظام السوري التي أدت إلى إعادة قبول سوريا في جامعة الدول العربية كما تطرح الأثر السياسي للزلزال على ديناميات دول المنطقة تجاه سوريا، واستثمار الرئيس بشار الأسد للفرص المتاحة أثناء وبعد الزلزال، فضلًا عن العواقب التي قد تترتب من وراء عملية التأهيل الإقليمية على سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تجيب المقالات في مضمونها عن الأسئلة التالية:

- كيف كان رد فعل الولايات المتحدة إزاء عملية التطبيع الجارية؟
- ما هو الدور الذي يستمر الاتحاد الأوروبي في لعبه داخل الصراع؟
- هل ستصلح تركيا علاقاتها بنظام الأسد؟
- ما هي عواقب الزلزال على المنطقة الشمالية في سوريا؟
- كيف استخدم نظام الأسد الزلزال لصالحه؟

بالمجمل، يرى الموقع المصدر أن سوريا استطاعت الاستفادة من مجموعة عوامل تتعلق بحادثة الزلزال، وساعدها في ذلك عدم أولوية الملف السوري لدى بايدن وحتى الاتحاد الأوروبي. فأدى ذلك إلى تسريع عودة الأسد إلى النطاق العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معارضة التطبيع مع النظام السوري من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ستظل قائمة، حتى يقبل الرئيس الأسد الانخراط بشكل هادف في العملية السياسية، وفق تعبير المركز. أما بالنسبة إلى تركيا فيبدو أن تطبيع العلاقة مع سوريا يتسم بالتعقيد، والأغلب بأنه لن يحصل في المدى القريب بسبب شروط الدولتين المرفوضة من الطرفين.

Steven Heydemann, "Normalizing Normalization? US Syria Policy After the Earthquake", Ispionline, 26/6/2023

سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا بعد الزلزال

بينما تعيد دول الشرق الأوسط تقييم علاقاتها مع سوريا، كيف كان رد فعل الولايات المتحدة إزاء عملية التطبيع الجارية؟

كان رد إدارة بايدن على تطبيع الدول العربية والإقليمية مع سوريا خافتًا. وبينما تؤكد الإدارة رفضها المستمر لنظام الأسد، فقد رفضت استخدام سلطة العقوبات الموجودة تحت تصرفها لردع أو إبطاء وتيرة التطبيع من قبل الجهات الإقليمية والعربية.

في الآونة الأخيرة، وفي إشارة واضحة لفشل إدارة بايدن في منع التطبيع، وافقت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب على قانون نظام الأسد المناهض للتطبيع لعام 2023. ويهدف القانون إلى **"حظر أي إجراء رسمي للاعتراف أو تطبيع العلاقات مع أي حكومة سورية يقودها بشار الأسد"**. ليس من المؤكد ما إذا كان هذا القانون ساري المفعول، فآثاره السياسية لا زالت غير واضحة. ومع ذلك، فإنه يرسل إشارة مباشرة للغاية إلى البيت الأبيض مفادها أنه **إذا ظل غير راغب في اتخاذ إجراءات فعّالة ضد التطبيع مع النظام السوري، فإن الكونجرس مستعد "لإجباره" على القيام بذلك ضمن صلاحياته.**

كانت الأحداث التي أطلقها زلزال 6 شباط / فبراير في سوريا بالغة الأهمية. **أدى الزلزال إلى تسريع عودة الأسد إلى النطاق العربي**، على الرغم من أن جميع الحكومات العربية لم تحتضنه دون قيد أو شرط، وقد سلطت الضوء بشكل أساسي على **عدم أولوية الملف السوري بالنسبة إلى بايدن**. كما عززت تحويل الملف السوري من البيت الأبيض إلى الكونجرس. ومع ذلك، فحتى الكونغرس لا يمكنه فعل الكثير للتأثير على سلوك السياسة الخارجية.

Mattia Serra, "The EU in Syria: A Constrained Engagement", Ispionline, 27/6/2023

الاتحاد الأوروبي في سوريا: مشاركة مقيدة

أظهرت استجابة الاتحاد الأوروبي لزلزال 6 فبراير في سوريا بعض القيود، مما سلط الضوء على مشاركة الاتحاد في البلاد. ما هو الدور الذي يستمر الاتحاد الأوروبي في لعبه داخل الصراع؟

ساهم زلزال السادس من فبراير / شباط بشكل كبير في تسريع عملية إعادة تأهيل الأسد على المستوى الإقليمي، مع كون إعادة قبول سوريا في جامعة الدول العربية أحد أكثر الأدلة وضوحًا على هذه الديناميكية. في بروكسل، قوبل قرار جامعة الدول العربية **بالتشكيك**. خلال الأشهر القليلة الماضية، أعلن الممثل الأعلى بوريل أكثر من مرة أن **الاتحاد الأوروبي سيظل معارضًا للتطبيع مع النظام السوري حتى يقبل الرئيس الأسد الانخراط بشكل هادف في العملية السياسية**. وقد تم التأكيد على هذا الموقف أيضًا في مؤتمر المانحين السابع الذي عقد في بروكسل يومي 14 و15 تموز، حيث أشار بوريل إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 باعتباره "نقطة مرجعية" و "نقطة انطلاق" لحل النزاع السوري. حتى يتم بدء العملية السياسية، ستظل بروكسل معارضة للتطبيع ولن ترفع العقوبات وستواصل رفض تمويل إعادة الإعمار بعد الحرب.

الحزم الرسمي للاتحاد الأوروبي في التمسك بقرار مجلس الأمن رقم 2254 لا يعني أن الأمور ثابتة. تميل الدول الأعضاء إلى البقاء منقسمة في وجهات نظرها بشأن سوريا، حيث تعتبر بعض الدول أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2017 لا تزال سارية، ويدعو البعض الآخر إلى اتخاذ **"موقف عملي"** أكثر تجاه النزاع. في السنوات القليلة الماضية، ناقشت العديد من الدول الأوروبية علنا إمكانية **استئناف العلاقات الدبلوماسية** مع دمشق. في الوقت نفسه، بدأت بعض الدول الأعضاء أيضًا في **الجدل** بأن المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا **آمنة لعودة اللاجئين إليها**. ومع ذلك، كما أشار بعض **الكتاب في أماكن أخرى**، أنه **لا يبدو أن سوريا تمثل أولوية رئيسية لبروكسل**، خاصة في أعقاب حرب أوكرانيا. في الظروف الحالية، سيكون من الصعب تصور خروج الاتحاد الأوروبي جذريًا عن المواقف الحالية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا أن دولًا ثقيلة الوزن مثل **ألمانيا وفرنسا لا تزال تعارض أي تغيير في سياستها تجاه سوريا**. لكن بعيدًا عن هذه المواقف الرسمية، بالنسبة لكثير من الناس في أوروبا، فإن سوريا بعيدة عن كونها قضية منسية.

Salim Çevik, "Prospects for Turkish-Syrian Reconciliation", Ispionline, 26/6/2023

آفاق المصالحة التركية السورية

مع إصلاح تركيا لعلاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة و"إسرائيل" ومصر والمملكة العربية السعودية، بدأ الكثيرون يعتقدون أن سوريا قد تكون التالية في القائمة. **هل ستصلح تركيا علاقاتها بنظام الأسد؟**

المشكلة الرئيسية في عملية المصالحة هي التعقيد في تلبية توقعات ومطالب كلا الجانبين. لدى دمشق شرطان مسبقان للمصالحة **:إنهاء الدعم التركي للمعارضة وانسحاب القوات التركية من الأراضي السورية**. بالنظر إلى

حقيقة أن تركيا كانت منذ سنوات الداعم السياسي والعسكري الأساسي للمعارضة السورية، فإن الوفاء بهذه الشروط المسبقة سيؤدي إلى استسلام فعلي للنظام التركي. كما أن النظام السوري سيقترب خطوة واحدة من كسر عزلته الدولية. وبينما جاءت مبادرة المصالحة من تركيا، فإن توقعاتها للمصالحة ليس وضوحًا. تخلت تركيا عن سياستها لتغيير النظام في سوريا منذ عام 2016، لكنها حافظت أيضًا على إصرارها الخطابي على تنحي الأسد. من شأن المصالحة أن تضفي الطابع الرسمي على نموذج السياسة التركية الجديد الذي لا يعطي الأولوية لمسألة مستقبل النظام في سوريا. من ناحية أخرى، **لدى تركيا أولويتان أساسيتان في سوريا:**

أولاً: منع ظهور بنية سياسية كردية مستقلة في البلاد.

ثانيًا: منع موجات جديدة من اللاجئين من القدوم إلى تركيا. وإذا أمكن، إعادة السوريين الذين يعيشون في تركيا إلى سوريا.

بعد الاتصالات الأولى على المستوى الوزاري في أواخر عام 2022، تشكّل تطوران فيما بعد يتعلقان بعملية المصالحة:

أولاً: الزلزال الذي ضرب كل من تركيا وشمال غرب سوريا في فبراير.

ثانياً: الانتخابات التركية في مايو 2023 التي أسفرت عن فوز أردوغان.

كان تأثير الزلازل على عملية المصالحة التركية السورية سلبياً بشكل عام، حيث قوّت يد الأسد من ناحيتين:

أولاً: جعل الزلازل من عملية عسكرية تركية جديدة في سوريا أقل احتمالًا.

ثانيًا: سرّع الزلازل محاولات الأسد لكسر العزلة الدبلوماسية التي كانت قائمة.

بدأت عملية إعادة تأهيل الأسد على المستوى الإقليمي قبل الزلازل، إلا أن الكارثة سرّعت هذه الديناميكية بشكل كبير، وأُعيد قبول سوريا في نهاية المطاف في جامعة الدول العربية. استخدمت أنقرة الاعتراف الدبلوماسي كجزرة والتهديد بعملية عسكرية جديدة كعصا، لجلب الأسد إلى طاولة المفاوضات. لكن بعد الزلزال، فشلت استراتيجية الترغيب والتهديد. كل هذا لا يعني أن المصالحة خارج جدول الأعمال. لا تزال تركيا تريد حل قضية اللاجئين وتسعى لتقويض الاستقلال السياسي الكردي في سوريا (الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا). بينما يمكن القول إن قضية اللاجئين تحظى بمزيد من الاهتمام، **لكن لا يوجد مجال كبير لإحراز أي تقدم بسبب:**

أولاً: ليس من الواضح إلى أي مدى سيكون نظام الأسد جاهزًا وراغبًا في إعادة قبول اللاجئين السوريين.

ثانيًا: ستتطلب المصالحة من تركيا التوقف عن إيواء الجهاديين في إدلب. إذا نجح النظام السوري في استعادة إدلب، فستواجه تركيا موجة جديدة من الهجرة. وبالتالي، فإن المصالحة مع سوريا يمكن أن تزيد من عبء اللاجئين على تركيا بدلاً من تخفيفها.

من ناحية أخرى، قد يستمر **التعاون في القضية الكردية في دفع جهود المصالحة**. فمن غير المرجح أن تتغير سياسة تركيا تجاه الأكراد دون حدوث تحول في هيكل السلطة المحلية للبلاد.

بشكل عام، على المدى القصير، يبدو أن التحالف المناهض للأكراد هو الطريقة الوحيدة الممكنة للمضي قدمًا في عملية المصالحة.

Lina Khatib," As Assad's Fortunes Turn, Accountability Still Matters, Ispionline", 26/6/2023

مع تحول ثروات الأسد، لا تزال المساءلة مهمة

أعطى زلزال 6 فبراير في سوريا نظام الأسد الفرصة لتسريع عملية التطبيع. استعادت سوريا مكانتها في جامعة الدول العربية بعد عقد من تعليقها، لكن هذا لا يعني العودة إلى الوضع الراهن قبل عام 2011.

في الأسابيع التي أعقبت الزلزال، "حاول الأسد استغلال هذه الكارثة" للدعوة إلى رفع العقوبات الغربية عن سوريا من خلال الترويج لرواية "بأنهم يقفون في طريق المساعدات الإنسانية". الحقيقة هي أن هذه العقوبات "كان لها دائمًا استثناء إنساني". مع عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، يأمل الأسد أن تساعد بعض الدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، البلاد مالياً وتبدأ في توفير الأموال اللازمة لإعادة الإعمار. **لكن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانا حازمين في التأكيد على أن سياساتهما لن تتغير على الرغم من عودة سوريا إلى عضوية جامعة الدول العربية.** وتشمل هذه السياسات وقف تمويل إعادة الإعمار حتى الوصول إلى حل سياسي يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

على الرغم من حرص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل واضح على مواصلة التعامل مع الغرب اقتصاديًا، فمن غير المرجح أن تمولا علانية إعادة الإعمار في سوريا بما يتعارض مع العقوبات الغربية. على الأرجح، ستجد هذه الدول طرقًا غير مباشرة لمساعدة دمشق ماليًا، من خلال **معاملات تحت عنوان "التعافي المبكر"** بدلاً من إعادة الإعمار. ومن المرجح أيضًا أن تكون مثل هذه المعاملات محدودة الحجم لأن لدى

كلا البلدين أولويات اقتصادية محلية تتجاوز الملف السوري. كانت هذه الأولويات هي الدوافع الرئيسية وراء دفع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لاحقًا للتطبيع مع الأسد: **من خلال التطبيع، تهدف هذه الأولويات إلى تهدئة التوترات الإقليمية وبالتالي تقليل المخاطر التي تشكلها الصراعات الإقليمية على خططها الاجتماعية والاقتصادية.**

Silvia Carenzi, Rena Netjes, "More Needs and Less Aid: Northwest Syria Four Months After the Earthquake", Ispionline, 27/6/2023

احتياجات أكثر ومساعدات أقل: شمال غرب سوريا بعد أربعة أشهر من الزلزال

بسبب عدم وجود استجابة دولية كافية والديناميكيات الداخلية الموجودة مسبقًا، لا تزال المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها "المتمردون" في سوريا تعاني من العواقب الوخيمة للزلزال.

قبل يوم واحد من مؤتمر بروكسل السابع حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" الذي انعقد في 14-15 يونيو، أعلن برنامج الغذاء العالمي أنه سيقطع المساعدة عن أكثر من مليوني سوري (داخل وخارج سوريا) بسبب أزمة التمويل. يثير مثل هذا الإعلان مخاوف جدية، خاصة وأن الزلزال أدى إلى تفاقم أزمة إنسانية كانت موجودة من قبل. حتى قبل زلزال فبراير الماضي، كان شمال غرب سوريا - حيث يعيش 4.5 مليون شخص - في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، مع أكثر من 4 ملايين شخص محتاج، و 3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي 3 ملايين نازح داخليًا (يعيش أكثر من 60٪ منهم في المخيمات). **كان للزلزال تأثير كبير على ذلك - في الشمال الغربي وحده، يعتمد مليون شخص على هذه المساعدات. أخيرًا وليس آخرًا، أتاحت الهزة الأرضية لنظام الأسد فرصة لمتابعة "دبلوماسية الزلزال" وتسريع إعادة اندماجه في المنطقة.**

Suhail al- Ghazi, "How Assad Leveraged Syria's Earthquake", Ispionline, 27/6/2023

كيف استفاد الأسد من زلزال سوريا

شهد زلزال 6 فبراير الذي هز سوريا انتشار العديد من الكيانات الحكومية في البلاد. كيف استخدم نظام الأسد الزلزال لصالحه؟

أتاح زلزال السادس من شباط (فبراير) فرصة فريدة للنظام **لإعادة تأكيد سيطرته على سوريا وكسر العزلة الدولية. من خلال تنسيق جهود الإغاثة ودعم المناطق المتضررة، وكذلك من خلال إعاقة وصول المساعدات إلى المناطق الخارجة عن سيطرته في شمال غرب سوريا**، سعى الأسد إلى تعزيز موقعه كسلطة مركزية تقرر مصير السوريين داخل وخارج مناطق سيطرة النظام، بالاستفادة من سلطة وشرعية الدولة.

من المهم أن نلاحظ أن نظام الأسد لم يكن ليتمكن من الاستفادة من هذه الفرصة لولا فشل المجتمع الدولي في منع النظام وداعميه، روسيا والصين، من **تسييس المساعدات الإنسانية.** وعزّز النظام دوره في إدارة الأزمة الإنسانية عبر "تأخير إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا" و"منع الفتح السريع للمعابر الحدودية مع تركيا". سمح هذا الوضع للنظام بإعادة تقديم نفسه باعتباره الشريك السياسي الوحيد في سوريا للمجتمع الدولي.

كما أتاح الزلزال فرصة لنظام الأسد **لإعادة الاتصال بالعالم العربي والمجتمع الدولي.** وقد تحقق ذلك من خلال المشاركة النشطة لفرق الإنقاذ الدولية في جهود الإغاثة، والمساعدات الضخمة من الحكومات العربية والأجنبية، و"مشاريع الإنعاش المبكر مع المنظمات غير الحكومية الدولية". إلى جانب السرد المتكرر والمستمر عن التأثير السلبي للعقوبات الغربية، **ساهم ذلك في تحسين صورة النظام الدولية وحشد الدعم أو المساعدة المالية من بعض الجهات الخارجية.**

أخيرًا، أتاح الزلزال للنظام فرصة جديدة **لتمويل خطط إعادة الإعمار واجتذاب الدعم المالي من بعض الدول العربية**، مع تجنب العقوبات. أعلن النظام محافظات حلب واللاذقية وحماة وإدلب مناطق منكوبة لتعظيم الاستفادة من قرار الإدارة الأمريكية بإعلان الإعفاء من العقوبات لمدة ستة أشهر للدواعي الإنسانية الموجودة في سوريا.

خلاصة

أعادت دول الشرق الأوسط تقييم علاقتها مع سوريا بعد زلزال 6 شباط، حيث ساهم الزلزال بشكل كبير في تسريع عملية إعادة تأهيل الأسد على المستوى الإقليمي، فأفرز ذلك تسريع عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية.

على الصعيد التركي، لا زالت شروط إعادة العلاقات غير متوفرة من قبل الجانبين فسوريا تشترط نقطتين للمصالحة، أولًا، إنهاء الدعم التركي للمعارضة، وثانيًا: انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية. في الجانب الآخر، تشترط تركيا أولاً: منع ظهور بنية سياسية كردية مستقلة في البلاد، وثانيًا: منع موجات جديدة من اللاجئين من القدوم إلى

تركيا. وقد يكون التحالف المناهض للأكراد في الوقت الحالي هو الطريقة الوحيدة الممكنة للمضي قدمًا في عملية المصالحة بين الطرفين.

على المقلب الآخر، رفضت إدارة بايدن استخدام سلطة العقوبات لردع وتيرة التطبيع. أما عن الكونغرس فقد سنّ قانون "مكافحة التطبيع" بهدف حظر أي إجراء رسمي لتطبيع العلاقات مع سوريا، لكنه يتّسم بفعّالية سياسية غير واضحة نظرًا لصلاحياته المقيدة في السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، سيظل الاتحاد الأوروبي معارضًا للتطبيع مع النظام السوري حتى يظهر النظام خطوات إيجابية في العملية السياسية، على اعتبار أن سوريا لا تشكل أولوية رئيسية لبروكسل، خاصة في أعقاب حرب أوكرانيا.

وفي حين يبني الرئيس الأسد آماله في خضم تطبيع العلاقات الإقليمية على مساعدة بعض الدول العربية مالياً، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والبدء في توفير الأموال اللازمة لإعادة الإعمار، حيث شكّل الزلزال فرصة جديدة لإعادة التمويل وجذب الدعم المالي إلى الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار، اللجوء إلى تجنب العقوبات الغربية المفروضة، بطرق غير مباشرة. تظهر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحزم والتأكيد على أن سياساتهما لن تتغير على الرغم من عودة سوريا إلى عضوية جامعة الدول العربية، وتشمل هذه السياسات وقف تمويل إعادة الإعمار حتى الوصول إلى حل سياسي يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.